

Distr.: General
2 June 2000
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

أولا - مقدمة

ثانيا - أنشطة البعثة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملا بأحكام الفقرة ٢٠ من قرار مجلس الأمن ١٢٤٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وهو القرار الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لمدة ١٢ شهرا أي حتى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ويورد التقرير عرضا مفصلا للتقدم الذي أحرزته البعثة منذ تقريره المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠ (S/2000/215) واستعراضا للأنشطة المنفذة بصورة مشتركة بين البعثة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.
- ٢ - ولا يزال ممثلي الخاص ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك جاك بول كلاين يتولى قيادة البعثة أما قوة الشرطة الدولية التابعة للبعثة فيتولى قيادتها المفوض فينسنت كوردروا الذي خلف ديتليف بوويت في ٥ نيسان/أبريل (انظر S/2000/117 و 118). وخلال معظم السنة الماضية ونظرا لشروط قائمة في كوسوفو وأماكن أخرى، كان تعداد القوة الفعلي أقل من تعدادها المأذون به والبالغ ٢٠٥٧ شخصا. ويبلغ قوام القوة حاليا ١٦٠٢ (انظر المرفق).
- ٣ - تم منذ ١ آذار/مارس ٢٠٠٠ تسجيل ٤٠٠٠ شرطي إضافي وذلك في المرحلة الأولى من برنامج سجل أفراد إنفاذ القوانين (انظر S/1999/1260، الفقرة ٣)، وبذلك أصبح المجموع يقارب نصف الحد الأقصى البالغ حوالي ٢٠٠٠٠ من أفراد الشرطة. ومن هؤلاء المسجلين حتى الآن بلغ عدد المأذون لهم بممارسة صلاحيات الشرطة ٢٢٩٥ شخصا وهم يحملون بطاقات هوية تابعة للبعثة؛ وهناك ٢٦٠٠ شرطي أحررت التحريات الأولية عنهم وأذن لهم بممارسة صلاحيات الشرطة على أساس مؤقت بانتظار مزيد من التحريات التفصيلية حول خلفياتهم؛ أما المجموعة المتبقية فهي لا تزال في مرحلة التحريات الأولية. وسيؤدي الانتهاء من برنامج التسجيل خلال حوالي ١٨ شهرا إلى إيجاد أول مصرف بيانات لأفراد الشرطة يتصف بالشمول والشفافية ويغطي جميع أفراد الشرطة المأذون لهم. وكجزء أساسي من هذا البرنامج انتهت البعثة في ١٥ أيار/مايو من وضع وإصدار الصيغة النهائية لتعليماتها الشاملة الخاصة بالسياسة العامة لتنظيم جميع جوانب توظيف قوات الشرطة المحلية والإذن بممارسة صلاحيات الشرطة.

٤ - وتستمر البعثة في توفير المساعدة للسلطات المحلية للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بضمان توفر تمثيل واف للأقليات في قوات الشرطة لديها، وهو ما نص عليه كل من اتفاق بون - بيترزبرغ لعام ١٩٩٦ للاتحاد، والاتفاقية الإطارية لعام ١٩٩٨ لجمهورية صربسكا. أما الآليات الرئيسية لتحقيق هذا الهدف فهي: قبول طلاب الشرطة من أبناء الأقليات في أكاديمي الشرطة؛ النقل الطوعي لأفراد الشرطة العاملين من الأقليات فيما بين الكيانين، أي جمهورية صربسكا والاتحاد؛ تشجيع أفراد الشرطة السابقين من النازحين واللاجئين على العودة إلى أماكن سكنهم قبل الحرب والانضمام إلى قوات الشرطة المحلية. وتحقيقاً لهذا الهدف الأخير استهلت البعثة حملة دعائية لاجتذاب أفراد الشرطة السابقين وقد أعدت برنامجاً تدريبياً تذكيرياً قصير المدة في أكاديمي الشرطة لمساعدة أفراد الشرطة هؤلاء على إعادة الاندماج في سلك الشرطة.

٥ - والتقدم الوطيد مستمر في توظيف واختيار طلاب من الأقليات لأكاديمي الشرطة في الكيانين. وهناك ٣٩٣ من أفراد الشرطة من أبناء الأقليات ممن يدرس حالياً في الأكاديميتين أو تخرج من إحدهما فعلاً - ٢٠٣ في أكاديمية الاتحاد و ١٩٠ في أكاديمية جمهورية صربسكا. وقد تم تلقي ما يزيد على ٤٠٠ طلب للشواغر الـ ١٢٠ في المجموعة الثالثة من الدارسين في أكاديمية الاتحاد والتي ستبدأ في ٣١ تموز/يوليه. ويشير هذا إلى وجود اهتمام كبير لدى المجتمع المحلي بالانضمام إلى سلك الشرطة الذي تتزايد فيه صفته الاحتراف والشفافية. وتقوم أكاديمية جمهورية صربسكا بإعداد إجراءات اختيار الطلاب وامتحانهم للمجموعة الرابعة المقرر أن تبدأ في أيلول/سبتمبر.

٦ - وعملاً على تيسير وزع رجال الشرطة عبر خطوط الكيانين، تم وضع اتفاق حول النقل الطوعي لأفراد الشرطة العاملين الراغبين في العودة إلى أماكن عملهم السابقة، وذلك

تحت رعاية الاجتماع الاستشاري الوزاري المعني بشؤون الشرطة الذي تم تشكيله مؤخراً (انظر S/2000/215، الفقرة ٥). وقد وُقّع هذا الاتفاق من جانب رئيسي الوزراء ووزيري الداخلية في الكيانين بتاريخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠. ويسهم هذا الاتفاق في إنجاح تشكيل الشرطة على أساس تعدد الإثنيات من خلال تحديده لمستحقات أفراد الشرطة الذين ينضمون لقوة الشرطة في الكيان الآخر، بما في ذلك الحفاظ على حقوقهم المتعلقة بالمعاشات التقاعدية والمرتبات والاعتراف بخبراتهم ومؤهلاتهم السابقة. وتقوم فرقة العمل المعنية بالإسكان والتابعة للبعثة (المرجع نفسه، الفقرة ١٨) بتحديد الاحتياجات من المساكن وغيرها من الاحتياجات لمجموعة مستهدفة من رجال الشرطة يبلغ عددها ٢٠٠ شخص سيجري نقلهم على أساس طوعي بين الكيانين هذا العام.

٧ - وعلى الرغم من هذه الجهود الرامية لضمان تمثيل واف من أبناء الأقليات في الشرطة المحلية، فإن ما تحقق من تقدم لا يزال غير مرض. ففي الاتحاد لا يوجد أي توظيف له قيمة للشرطة من أبناء الأقليات باستثناء طلاب الشرطة المقبولين والمتدربين في أكاديمية الاتحاد. ومن حوالي ١١ ٥٠٠ شرطي لا يوجد في الاتحاد، بموجب أرقامه هو، إلا ما يربو على ٦٠٠ شرطي من الأقليات. أما الأرقام المستهدفة في اتفاق بون - بيترزبرغ فلا تزال بعيدة عن التنفيذ وهي أرقام يُعترف بأنها طموحة للغاية. وهناك تطور إيجابي يتمثل في أن التوظيف من الأكثريات الإثنية قد توقف نتيجة لتدخل من البعثة وهذا يعني على الأقل أن الخلل الإثني لا يتزايد. كذلك ضمنت البعثة أنه في كانتونات الأكثرية الكرواتية، لم يعد يُقبل طلبة الشرطة المتدربون في زغرب.

٨ - أما الحالة في جمهورية صربسكا فهي أكثر تقيطاً. وليس هناك من التقدم ما يذكر فيما يتعلق بتوظيف الأقليات في الشرطة بل يكاد يغيب التقدم كلياً فيما يتعلق بتحقيق

بتدريب القوتين على السيطرة على الجمهور وعلى التعامل مع الحوادث الكبرى. وفي جمهورية صربسكا بدأت عملية اختيار أعضاء مؤهلين للعمل في دائرة الشرطة المتخصصة الجديدة. وسيدخل فيها عدد صغير من رجال الشرطة المختارين والمعاد تدريبهم والذين كانوا يتبعون للفرقة السابقة للشرطة المناهضة للإرهاب. وسيتم قريباً جداً نقل الإشراف على المجموعة المتبقية من تلك الفرقة من قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات إلى البعثة وذلك لضمان أن أفراد الفرقة لن يدخلوا في قوة الشرطة المدنية بصورة غير قانونية. ومن جهة أخرى فإن البعثة تعمل مع قوة تثبيت الاستقرار بغية تحسين ثقة شرطة الأقليات وذلك بالعمل على ضمان أن وكالات الاستخبارات لا تتواجد في نفس مواقع قوات الشرطة المدنية.

١١ - ولا تزال في مراحلها الأولية عملية تشكيل دائرة شرطة المحاكم مما يعتبر مطلباً دستورياً في البوسنة والهرسك. ففي جمهورية صربسكا لم يوضع بعد الإطار القانوني اللازم لذلك. أما في الاتحاد حيث توجد دوائر وليدة لشرطة المحاكم في ثلاثة من الكانتونات العشرة، فإن عدم توفر مخصصات كافية في الميزانية يحد من فعالية هذه الدوائر. وإلى أن يتم تشكيل دوائر شرطة المحاكم بالكامل فإن عمل المؤسسات القضائية بصورة مستقلة وفعالة سيبقى متعثراً بسبب ضعف الترتيبات الأمنية وانعدام إنفاذ أوامر المحاكم.

١٢ - وقد بدأت تثمر الجهود المكثفة الرامية إلى تحقيق الاندماج المادي والوظيفي لهياكل الشرطة المتوازية في الكانتون ٧ الذي يهيمن عليه الكروات (الهرسك - نيريتفا) من الاتحاد. ففي ١٨ أيار/مايو أقرت جمعية الكانتون اتفاقاً سعت إليه البعثة فيما يتعلق بالحل الدائم والتدابير المؤقتة للاندماج الفوري لوزارة الداخلية المنقسمة. ويمكن هذا الاتفاق الذي يحقق إنجازات جديدة، البوشراف من العمل مع مقابليهم من الكروات في غرب موستار للمرة الأولى منذ

الأرقام المستهدفة في الاتفاقية الإطارية لعام ١٩٩٨. ولا يوجد حالياً إلا ٥٧ شرطياً من الأقليات في قوة شرطة تعدادها حوالي ٨٥٠٠ شخص. وهذا الرقم أقل من الـ ١٨٢ شرطياً من الأقليات الذين كانوا يعملون في نهاية العام ويعود هذا إلى أنه، مع إنشاء قوة الشرطة المستقلة في منطقة برشكو، استبعد أفراد الشرطة المنتمين إلى الأقليات من قائمة التوظيف لدى وزارة الداخلية في جمهورية صربسكا. وكما هو الحال في الاتحاد وعقب تدخل البعثة أنهى توظيف أعضاء الأكثرية الإثنية في شرطة جمهورية صربسكا. وسيكون استخدام الشارات الإثنية على اللباس الرسمي لشرطة جمهورية صربسكا موضوعاً للخلاف قد يصبح عثرة جديدة على طريق قبول الأقليات في الشرطة.

إصلاح الشرطة

٩ - تستمر الجهود الرامية إلى التخفيف من التدخل السياسي في شؤون الشرطة وإلى إقرار تسلسل قيادي وحيد من خلال إنشاء وظيفة مفوض للشرطة في دوائر الشرطة التابعة للكانتونات (انظر S/2000/215، الفقرة ٦). وقد تم الاتفاق الآن بين البعثة ووزارة الداخلية للقطاع ٩ (سرايفو)، حيث بدأ العمل بمشروع رائد في شباط/فبراير ٢٠٠٠، على الوصف الوظيفي وإجراءات الاختيار والاستعراض فضلاً عن التغييرات الهيكلية اللازمة في الوزارة. وتستمر التحضيرات للتنفيذ على الصعيدين السياسي والقانوني. كذلك وصلت المحادثات إلى مرحلة متقدمة فيما يتعلق بوظيفة مماثلة في وزارة الداخلية للاتحاد. كما تعتبر وظيفة مفوض الشرطة جزءاً أساسياً من هيكل دائرة حدود الدولة.

١٠ - وقد تم الدمج في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بين قوتي شرطة البوشراف والكروات المتخصصةين اللتين كانتا منفصلتين في السابق. وتقوم قوة الشرطة الدولية التابعة للبعثة

من البوشناق من إحياء الذكرى السنوية للتطهير الإثني في براتوناش. كذلك فإن الشرطة المحلية في سريرينيتسا لم تظهر مؤخرًا ما يكفي من الإرادة لتوفير الأمن الكافي للعمدة البوشناقي الذي تعرض بيته للسطو على بعد ٢٠ مترًا من مخفر الشرطة.

تدريب الشرطة

١٥ - إن تدريب أفراد محليين يستطيعون بدورهم في المستقبل توفير التدريب المؤهل لجميع أفراد الشرطة المحلية يشهد تقدماً جيداً. وفي أكاديميتي الشرطة، يقوم مدربون محليون بإدارة دورات التدريب الانتقالي ودورات الكرامة الإنسانية بصورة كاملة. وعملاً على تحقيق الاتساق في معايير الشرطة في مختلف أنحاء البلاد فإن هياكل التدريب في الكيانين تخضع لعملية تنسيق. أما دورات التدريب المتبقية والمتعلقة بضبط الأمن على صعيد المجتمع المحلي وتفهم حركة السير والإدارة فإنها ستستخدم هياكل التدريب الجديدة. ويوجه مزيد من الاهتمام للتدريب المتخصص الذي يركز على جوانب أساسية في دعم الأولويات الوطنية والدولية. ويدخل في ذلك أساليب المراقبة المتقدمة لمكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات، وهناك دورة تعنى بالجرائم الاقتصادية والفساد، ودورات تهم بهياكل الأعمال التجارية وقانون الجرائم المالية المحلية للمحققين المتمرسين، فضلاً عن دورات تعنى بمكافحة جرائم السيارات والبغاء.

حقوق الإنسان

١٦ - تواصل البعثة التحقيق في الاتهامات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان من جانب وكالات إنفاذ القوانين. فبالاقتران مع المنظمة الدولية للهجرة، قامت البعثة بتقديم المساعدة في ٤٣ حالة تتصل بـ ١٨٥ من الأجانب الذين أدخلوا إلى البلاد بغرض البغاء القسري. من هؤلاء كان ٦٥ شخصاً قد طلبوا المساعدة وقد أعيدوا إلى أوطانهم أو هم في سبيلهم إلى

الحرب. وهناك تطور آخر هام فيما يتعلق بالاندماج في الكانتون ٧ وهو يتمثل في تعيين قضاة من مختلف الإثنيات في المحاكم البلدية التسع الجديدة. ومن شأن هذا أن يسمح بالبدء بمعالجة القضايا الجنائية التي تأخر النظر فيها طويلاً. وهناك الكثير مما يتعين القيام به الآن للحفاظ على الزخم الحالي وتعزيزه وتحقيق الاندماج الكامل للشرطة والقضاء في هياكل تتصف بالشفافية والمساءلة.

١٣ - وفيما يتعلق بالكانتونات ذات الغالبية من البوشناق، فإن النتائج الإيجابية لما تم في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ من استبعاد لمسؤولين دأبوا على إقامة العقبات في الكانتون ١ (أونا - سانا) بدأت الآن في الظهور في هياكل الشرطة والقضاء. وقد أمضى وزير الداخلية الجديد عقود ٤٠ من رجال الشرطة على أساس الاحتيال. وتعمل البعثة بتعاون وثيق مع السلطات الجديدة لضمان إدخال تغييرات هامة في المستويات العليا من مديري الشرطة. كذلك تحقق تقدم مماثل في الكانتون ٤ (زينيتسا - دوبيوي) حيث تتعاون السلطات البوشناقية المحلية مع البعثة على تحسين الثقة لدى الأقلية الكرواتية في زيشي. وتوضح هذه التطورات مرة أخرى إمكانية التقدم عندما تعمل السلطات السياسية المحلية مع المجتمع الدولي وليس ضده.

١٤ - وفي جمهورية صربسكا بدأت عمليات عودة ارجالية للأقليات ولكنها لا تحظى بالتشجيع أو التأييد وخصوصاً عندما تؤثر على البلدات الرئيسية. وتنفذ عمليات إخراج محتلي المنازل في المدن بصورة بطيئة للغاية. كذلك لم يشاهد إلا القليل من التقدم بعد اتفاق آذار/مارس ٢٠٠٠ بين جمهورية صربسكا وكرواتيا للبدء بعمليات إعادة اللاجئين عبر الحدود خلال ثلاثة أشهر. ومن العوامل التي تزيد المسألة تعقيداً أنه خلال الفترة التي سبقت الذكرى السنوية الخامسة لمذبحة سريرينيتسا، كانت الحالة في تلك المنطقة شديدة التوتر. وفي ٨ أيار/مايو أدى احتجاج عنيف إلى منع امرأة

كاملة لا يزال غائبا. وفي ١٥ آذار/مارس، انتقلت المسؤولية المالية عن القوة من الكيانين إلى إدارة المنطقة التي دفعت مرتبات الشرطة للمرة الأولى مما يجعل القوة مستقلة ماليا عن الكيانين. وقد تم تسجيل جميع أفراد شرطة المنطقة وعددهم ٢٩٨ شرطيا وأذنت البعثة لهم بصورة مؤقتة بممارسة صلاحيات الشرطة. وفي ١٧ نيسان/أبريل، وبمساعدة سخية من حكومة هولندا، وزعت البعثة ملابس رسمية جديدة على أفراد الشرطة. وفي ٢٥ أيار/مايو، تحققت مشاركة المواقع مع قوة الشرطة الدولية التابعة للبعثة في جميع مخافر الشرطة منطقة برشكو. ويدخل في الأنشطة التي تضطلع بها البعثة حاليا عملية استعراض وتقييم منتصف المدة لأداء الشرطة؛ وإعداد كتاب القواعد والأنظمة لشرطة المنطقة؛ والتدريب المتخصص في أعمال الإدارة والتحقيقات الجنائية؛ وإدماج إدارة الشرطة. ويجري حاليا استعراض مستويات قوة الشرطة الدولية التابعة للبعثة في المنطقة بحيث يمكن، وفق ما يُحرز من تقدم، تعديلها وإعادة وزعها إلى مناطق أخرى تتصف بالأولوية.

٢٠ - وفي ٦ حزيران/يونيه سيجري افتتاح أول نقطة دخول ثابتة لدائرة حدود الدولة وذلك في مطار سرايفو. وقد عمل مدراء الدائرة بتعاون وثيق مع البعثة لإعداد التشريعات واللوائح اللازمة وتصميم الملابس الرسمية والشعارات والاتفاق على تدابير تعزيز التعددية الإثنية في الدائرة. وتمت إقامة المقر الرئيسي المؤقت ويجري العمل على تعيين مسؤولي الهيكل الإداري الأعلى من خلال عملية اختيار دقيقة ومفتوحة أصبحت مثالا تقتدي به وكالات إنفاذ القانون المحلية. وقد أُرسِل إلى المعابر في دولياني وإيراشيتش وزفورنيك ثلاثة أفرقة لدعم العمليات، وستكون هذه الأفرقة مغطاة بالكامل من جانب دائرة حدود الدولة بحلول منتصف العام. وقد وُلد هذا التقدم الملموس عروضاً سخية لتقديم المساعدة على التدريب والمعدات والدعم

العودة إليها. وقد اعتقل ستة أشخاص وبدأت مقاضاتهم بجرائم تتصل بالاتجار بالأشخاص. وقد أكملت البعثة مؤخرًا إعداد تقرير شامل عن الاتجار بالأشخاص وذلك بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٧ - وخلال الأشهر الماضية وسع مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة النهج الذي يتبعه بحيث لا يقتصر على التحقيق في قضايا فردية بل يعمل أيضا على تحسين السلامة المؤسسية لقوات الشرطة. ومن الأمثلة على ذلك مشروع مفوضي الشرطة (انظر الفقرة ٩ أعلاه)، وتوحيد إجراءات الاعتقال والاحتجاز ومراجعة أعمال وزاري الداخلية وأكاديمي الشرطة. وتهدف هذه المشاريع والأنشطة الملموسة إلى تحسين الشفافية والمساءلة وآليات التصحيح الذاتي في وكالات إنفاذ القانون المحلية.

١٨ - وعملا على دعم عودة الأقليات ولضمان أن رجال الشرطة يقدمون مثالا أعلى للمجتمع، اعتمدت البعثة سياسة أكثر صرامة فيما يتعلق برجال الشرطة المحليين الذين يعيشون في مساكن يحتلونها بصورة غير مشروعة. وفي إطار برنامج التسجيل، يفقد هؤلاء الآن الإذن الممنوح لهم لممارسة صلاحيات الشرطة إذا لم ينفذوا إخلاء تلك المساكن بعد صدور قرار محكمة بهذا الخصوص. ويعطي رجال الشرطة الذين يصرحون وقت التسجيل أنهم يحتلون المنازل بصورة غير قانونية، مهلة لمدة شهر واحد لإخلاء مساكنهم قبل أن يُسحب منهم الإذن. أما رجال الشرطة الذين يقعدون عن التصريح وقت التسجيل أنهم يحتلون المنازل بصورة غير قانونية فيسحب منهم الإذن فور علم البعثة بوضعهم السكني.

المؤسسات المشتركة

١٩ - وتمارس قوة شرطة منطقة برشكو المتعددة الإثنيات عملها مع أن الإطار القانوني اللازم لأدائها مهامها بصورة

الضروي للاستعراض القضائي لجميع القضاة والمدّعين العامين في البوسنة والهرسك، وذلك من خلال تقديم تعديلات هامة على القوانين الخاصة بالسلطة القضائية في الكيانين فضلا عن صياغة أدلة النظام الداخلي للجان السلطة القضائية.

٢٣ - ويجري ممثلي الخاص مناقشات مع مكتب الممثل السامي للعثور على طريقة فعالة لنقل أعمال برنامج تقييم النظام القضائي، التابع للبعثة، إلى منظمة من قبيل مجلس أوروبا، الذي أبدى استعداده للنظر في تولي هذا البرنامج، أو إلى مكتب الممثل السامي نفسه، أو إلى وكالة مناسبة أخرى من وكالات الأمم المتحدة، مما يضمن استمرار البرنامج لهذا العمل الشديد الأهمية بنفس الدرجة من الكفاءة المهنية. وستحتفظ البعثة بما يناسبها من أصحاب الخبرة في إطار البعثة لمساعدة قوة الشرطة الدولية وتوفير المشورة لها لتنفيذ ولايتها الخاصة بالمنظمات والأنشطة المتعلقة بالقضاء.

ثالثا - الأنشطة المشتركة بين هيئات منظومة الأمم المتحدة

٢٤ - تساند البعثة مجموعة واسعة من الأنشطة التي تضطلع بها هيئات منظومة الأمم المتحدة. ففي الربع الأول من هذا العام، ارتفع أربعة أضعاف عدد العائدين من الأقليات والمسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أي من ١٧١١ شخصا عام ١٩٩٩ إلى ٧٣٠٠ شخص. وقد ارتفع أيضا، في الكيانين، عدد الحوادث الأمنية المتصلة بتزايد عدد العائدين إلى المناطق الريفية. وردّت البعثة على ارتفاع الحوادث الأمنية بوضع خطط أمنية على المستويين المحلي والإقليمي، بالتعاون مع قوات الشرطة المحلية، لتحديد ما يلزم القيام به من أعمال قبل العودة وخلالها وبعدها. ويتصل معظم هذه الخطط بتوفير الدعم للشرطة المحلية لضمان مشاركتها النشطة وضبط الأمن على صعيد المجتمع

الخاص بالميزانية من جانب عدة جهات مانحة منها ألمانيا وسويسرا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وستمكن هذه المساعدة، بالاقتران مع الالتزام المالي من جانب البوسنة والهرسك، من إنشاء ٦-٨ وحدات إضافية من وحدات دائرة الحدود هذا العام. وفي ٢٤ أيار/مايو، وبفضل مساعدة سخية قدمتها المملكة المتحدة، تم توريد ١٤٠ قطعة من الملابس الرسمية الجديدة الخاصة بدائرة حدود الدولة.

تقييم النظام القضائي

٢١ - كان برنامج تقييم النظام القضائي قد أنشئ بموجب القرار ١١٨٤ (١٩٩٨) وهو سيختتم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ويعتبر هذا البرنامج عنصرا هاما يُستكمل به عمل قوة الشرطة الدولية التابعة للبعثة وقد رصد خلال فترة سنتين نظام المحاكم وقِيَمه، بما في ذلك الإجراءات الجنائية والمدنية والإدارية فضلا عن المسائل العامة الخاصة بالنظام من قبيل هيكل السلطة القضائية وتمويلها واستقلالها. وتدل النتائج التي خلص إليها البرنامج على أن السلطة القضائية كلها، بدرجة أو بأخرى، مختلة وظيفيا في مختلف أنحاء البوسنة والهرسك، سواء من الناحية السياسية أو المهنية أو الهيكلية.

٢٢ - وفي إطار أنشطة البرنامج القضائي التابع للبعثة، وبالعامل تحت التنسيق العام لمكتب الممثل السامي، أقام البرنامج علاقة عمل ممتازة مع المسؤولين القضائيين والمحليين، وزود السلطة القضائية بالمشورة بصورة يومية، وأصدر أكثر من عشرة تقارير فنية حول جوانب مختلفة للنظام القضائي، بما في ذلك توصيات للإصلاح التشريعي والهيكلية والسياسي، ورصد القضايا وعمل مع قوة الشرطة الدولية على المسائل المشتركة بين الشرطة والقضاء. ولعب خبراء البعثة القضائية دورا شديدا الأهمية في إقامة الإطار القانوني

رابعاً - الصناديق الاستثمارية

٢٧ - حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ومن أصل ٢٠,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة قُدمت للصندوق الاستثماري لاستعادة الخدمات العامة الأساسية في سرايفو، تم إنفاق ١٩,٤ مليون دولار، بما في ذلك تكاليف الدعم البرنامجي. وقد تم تنفيذ ما مجموعه ٤٤٢ مشروعاً في ميادين الطاقة والمياه والصرف الصحي والاتصالات والنقل العام والصحة والتعليم والمأوى. أما الرصيد المتبقي فيستخدم لتمويل مشاريع هامة في سرايفو. أما التبرعات البالغة ١٠,٩ مليون دولار والمقدمة للصندوق الاستثماري لبرنامج مساعدة الشرطة في البوسنة والهرسك، فهي مستخدمة في شراء وتوزيع السيارات والملابس الرسمية والحواسيب ومعدات الاتصالات والمعدات المكتبية ومولدات الكهرباء وأجهزة التدريب والأدوات للشرطة في الكيانين وفي برشكو. إضافة لذلك، تم توفير التدريب اللازم للمفرزة الأولى من الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ولأعمال التصليح أو التجديد الضرورية في كثير من مرافق الشرطة.

خامساً - الجوانب المالية

٢٨ - في تقريره عن تمويل البعثة (A/54/712) المعروض حالياً على الجمعية العامة، تبلغ ميزانية تسيير البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، ١٥٣,٦ مليون دولار. وقد اقترحت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها المتصل بهذا الموضوع (A/54/841/Add.6) تخصيص مبلغ قدره ١٥٠ مليون دولار. وبناء على ذلك، ستتحصر تكلفة تمديد البعثة في ذلك المبلغ، إذا مدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة ١٢ شهراً أخرى، على النحو الموصى به في الفقرة ٣٩ أدناه.

٢٩ - وحتى ١٥ أيار/مايو، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٥٣,٥ مليون دولار. وبلغ

المحلي. وتعتمد هذه العملية أيضاً على إجراء المشاورات ميدانياً بين قوة الشرطة الدولية والشرطة المحلية وزعماء المجتمع المحلي وجمعيات المشردين وقوة تثبيت الاستقرار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٢٥ - وتعمل البعثة بتعاون وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) فيما يتعلق بشؤون التربية وغيرها. وفي ٥ أيار/مايو استضافت البعثة اجتماعاً تم فيه توقيع اتفاق للتعاون التربوي بين رئيس جامعة روما لا سابينزا ورؤساء جامعات من الكيانين. ونظمت البعثة حلقة مناقشة حول دور المنظمات الدولية في حفظ السلم في إطار حلقة تدريب عن المنظمات الدولية وتسوية المنازعات، وذلك بهدف إحداث تبادل آراء بين طلاب أوروبيين وبوسنيين. ويجري العمل مع اليونسكو على وضع مقترحات لإيجاد الأموال اللازمة لوضع دراسة تفصيلية عن إمكانية إنشاء جامعة آداب موحدة متعددة الإثنيات للبوسنة والهرسك. كذلك، يجري التعاون مع اليونسكو حول وضع الخطط لإعادة مد الجسر القديم في موستار.

٢٦ - وكما ذكر أعلاه (الفقرة ١٦)، قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالاشتراك مع البعثة، بإصدار تقرير عن الاتجار بالأشخاص في البوسنة والهرسك، وذلك في أيار/مايو ٢٠٠٠. وفي أوائل آذار/مارس بدأ العمل ببرنامج للتدريب في ميدان حقوق الإنسان نظمته المفوضية، وهو موجه لعناصر الرصد في قوة الشرطة الدولية ولعدد من أفراد قوة تثبيت الاستقرار. كذلك نُظِم بصورة مشتركة بين المفوضية والبعثة والمنظمة غير الحكومية المحلية ميديكا زينيك، برنامج رائد يهتم بالعنف ضد المرأة وتمخض عن تشكيل فريق داخل وزارة العدل في الكانتون لتصحيح الثغرات التشريعية فيما يتعلق بالتصدي للعنف ضد المرأة.

مجموع الاشتراكات المقررة المتبقية لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ ذاته ٢٠٧٨ مليون دولار.

سادسا - ملاحظات

٣٠ - تقوم بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بصفتها بعثة تركز على إنشاء آليات لترسيخ سيادة القانون، بدور خاص ولكن حيوي في مجال إحلال السلام في البوسنة والهرسك. فبدون مؤسسات فعالة للشرطة المحلية والقضاء، ستكون جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإتاحة سبل البقاء للسلام جهودا ناقصة.

٣١ - وخلال فترة الـ ١٢ شهرا الماضية، حققت البعثة نتائج هامة. فقد أنشئت دائرة حدود الدولة وقوة شرطة متعددة الإثنيات في مقاطعة بريتشكو. وأدجت وحدات شرطة متخصصة في الاتحاد. وجرت بسرعة عملية جمع البيانات وعملية التسجيل الأولي لإعداد سجل لأفراد إنفاذ القانون. وظهرت ثمار تدريب الشرطة خلال الانتخابات البلدية عندما أثبتت الشرطة المحلية على أنها قادرة على القيام بواجباتها بروح مهنية. ويساهم التركيز الجديد على التدريب المتخصص لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة في تنفيذ الأولويات الدولية في هذه المجالات. وبالإضافة إلى ذلك، واعتمادا على نجاح أكاديمي الشرطة، اتخذت مبادرات هامة من أجل الإسراع بقبول طلبات الالتحاق والانتقال الطوعي وعودة شرطة الأقليات. ويستلزم هذا البرنامج الجاري الهام دعما عاجلا من قِبل المانحين من أجل تيسير عملية إعمار المساكن لأفراد الشرطة العائدين المنتمين للأقليات.

٣٢ - وأود أن أثنى بصورة خاصة على الإنجاز العظيم الذي تحقق مؤخرا في كانتون الهرسك نيريتفا الذي يسمح، لأول مرة منذ اندلاع الحرب، للبوشناق بالعمل في غرب موستار ذي الغالبية الكرواتية. فهذا الإنجاز هو بمثابة رد إيجابي على البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن خلال

اجتماع المجلس في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٠، والذي حث فيه، من جملة أمور، الأطراف المعنية على أن تكفل دون تأخير اندماج وزارة الداخلية وهيكلها التنظيمي ونظام اتصالاتها في جميع أنحاء الاتحاد، وبخاصة في موستار. فمن خلال الاتفاق على اندماج وزارة الداخلية وتوحيد قنوات اتصال الشرطة، بالإضافة إلى الاندماج التام المتعدد الإثنيات للنظام البلدي ومحاكم الكانتونات، اتخذ القادة الكروات أولى الخطوات الهامة لإثبات رغبتهم في أن يصبحوا شريكا بناء في عملية السلام.

٣٣ - إن الإنجازات التي تحققت مؤخرا بحاجة إلى تدعيمها. وعلاوة على ذلك، يجب على البعثة الآن أن تواجه أيضا المجالات الأساسية لولايتها حيث لم يتحقق إلا تقدم ضئيل في الماضي. فعملية توظيف أفراد شرطة من الأقليات تتعثر بصورة خطيرة في كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا. وقد أثبتت السنوات الماضية أن من الصعب التحرك بشأن تمثيل الأقليات في الشرطة بوتيرة أسرع من التحرك في سائر مجالات المجتمع بصورة عامة، غير أن هناك حاليا خطرا يُنذر باحتمال تخلف عملية توظيف الأقليات في بعض المناطق بالمقارنة مع عودة الأقليات. وفور قبول أفراد من الأقليات في الشرطة، ستدعو الحاجة إلى قيام قوة الشرطة الدولية برصد متواصل من أجل ضمان معاملتهم بإنصاف وادماجهم داخل القوة بصورة كاملة. وترتبط بموضوع قبول الأقليات مسألة إيجاد سكن مناسب للأقليات العائدة بمن فيهم أفراد الشرطة العائدون. وبالإضافة إلى ذلك، أدت عملية إعارة الأقليات، في العديد من المواقع، إلى اندلاع أعمال عنف موجهة ضد العائدين. وسيتعين على البعثة أن تواصل، من خلال تنظيم الدوريات وإسداء المشورة، رصدها عن كذب لأداء الشرطة، وبخاصة فيما يتعلق بالأهالي من الأقليات الإثنية.

٣٤ - ومن أجل تقديم مزيد من التركيز لعمل البعثة، بدأت جميع عناصر البعثة إعداد إطار استراتيجي وتنفيذي

٣٦ - وتكتسي العلاقة بين جهازى الشرطة والقضاء أهمية خاصة لترسيخ سيادة القانون. فالعمل الممتاز الذي قام به برنامج البعثة لتقييم النظام القضائي في مجال تقييم نظام المحاكم، بالإضافة إلى قضايا نظامية عامة مثل هيكل الجهاز القضائي وتمويله واستقلالته، أدى إلى الخروج بنتيجة مفادها أن الجزء الكبير من الجهاز القضائي مختل وظيفيا. وكما وردت الإشارة إلى ذلك في هذا التقرير سابقا (الفقرة ٢٣)، عندما سينظر في مستقبل الإصلاح الشامل للجهاز القضائي في البوسنة والهرسك، سأحرص على أن تكون الترتيبات الجديدة المقرر اتخاذها معدة على نحو يضمن عدم إهدار المعرفة والخبرة التي اكتسبتها البعثة على مدى الأشهر الـ ١٨ الماضية ويكفل الاستفادة التامة من ثمار العمل الهام الذي قامت به البعثة.

٣٧ - وإنني ممتن للدول الأعضاء لما قدمته من دعم للصناديق الاستمائية التي تديرها البعثة. غير أن البعثة لا تزال بحاجة إلى ٤٠ مليون دولار تقريبا لدعم عمليات دائرة حدود الدولة، والاستمرار في إعادة تشكيل الشرطة بما في ذلك توظيف الأقليات، والحصول على المستوى الأدنى اللازم من الكفاية والكفاءة للشرطة في المجالات التخصصية، بما في ذلك الإدارة. وبما أن المجتمع الدولي لا يزال يدعم جهود البعثة، فإنني واثق من أن الدول الأعضاء ستقدم بتبرعاتها السخية للصندوق الاستمائي لبرنامج مساعدة الشرطة في البوسنة والهرسك.

٣٨ - وفي الآن ذاته، ستظل البعثة بحاجة إلى وجود فعال لقوة تثبيت الاستقرار لكفالة الأمن والسلامة لأفرادها وممتلكاتها، بالإضافة إلى تقديم الدعم السياسي للممثل السامي لعزل المسؤولين الذين دأبوا على إقامة العقوبات، عند اللزوم. ويرجى أيضا أن يسخر مجلس الأمن نفوذه وأن تقدم الدول الأعضاء المؤثرة في الأطراف مساعداً لمساندة عمل البعثة. على أن نجح عمل البعثة، يظل في نهاية المطاف

للاضطلاع بالولاية الأساسية للبعثة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وفي ذلك الوقت، من المتوقع أن تنتهي عملية إعداد سجل أفراد إنفاذ القانون وأن يُضمن بالتالي استيفاء جميع أفراد الشرطة لمعايير الاختيار المعمول بها. وينبغي للهيكل التنظيمي لقوات الشرطة أن يشمل الآليات اللازمة لضمان قدر مقبول من المساءلة والشفافية بالإضافة إلى التحرر من التدخل السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، من المفروض أن تكون عملية إحداث توازن مقبول بين الإثنيات وبين الجنسين في فرق الشرطة قد شهدت تقدما ملموسا وأن تكون الآليات المحدثة لتحقيق التحسن الجاري في هذا المجال راسخة تماما. وإنطلاقا من هذا التحليل للحالة المرجوة، ستقوم البعثة بتحديد أهداف معينة قابلة للإنجاز من أجل اتمام مهمتها بنجاح، وتحديد البرامج والطرائق التي ستستخدم من أجل تحقيق تلك الأهداف، وتحديد مخطط زمني لإتمام كل برنامج. أما عملية الاستعراض المتواصل لمستويات الموارد اللازمة وإعادة تخصيص الموارد وخفضها بصورة تدريجية كلما تحققت أهداف البرامج فتشكل جزءا لا يتجزأ من عملية التخطيط. وسيجري التفكير أيضا في إمكانية إحداث ترتيبات متابعة لمعالجة المهام المتبقية بعدما تُنفذ الولاية الأساسية.

٣٥ - ورغم وقوع زيادة في الآونة الأخيرة، لا يزال معدل عودة اللاجئين والأشخاص المشردين غير مرض ودون التوقعات بكثير. وينطبق هذا القول بصورة خاصة على الأشخاص المنتمين إلى مناطق أصبحوا فيها الآن من الأقلية الإثنية. وفي حالات كثيرة للغاية، لا يزال غياب الإرادة والقدرة لدى قوات الشرطة المحلية لتوفير ما يكفي من الأمن لهؤلاء العائدين من الأقليات أحد الأسباب الكامنة وراء بطء وتيرة العودة. وتولي البعثة اهتماما كبيرا بهذا الجانب من ولايتها وستواصل التركيز عليه.

مرتبطا بتعاون شعب البوسنة والهرسك. فقبول القادة المحليين لمبدأ المساءلة والمسؤولية الشخصية أمر حاسم في هذا الصدد. وأشجع السكان وقادتهم على التركيز على المستقبل من خلال المساهمة التامة في تطوير مؤسسات عادلة وديمقراطية في البوسنة والهرسك.

٣٩ - وبعد مرور حوالي خمس سنوات على انتهاء الحرب، تلوح بوادر واضحة ومشجعة تبشر باستتباب السلام. وفي الآن ذاته، لا يزال هناك الكثير من العمل ينبغي القيام به. وإن الأمم المتحدة لفخورة بالقيام بدور في مساعدة شعب البوسنة والهرسك على إرساء أسس دولة حديثة وديمقراطية داخل أوروبا. وبالتالي فإنني أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لفترة ١٢ شهرا إضافية، أي حتى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

٤٠ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري لرجال البعثة ونسائها لتفانيهم في العمل من أجل إحلال السلام في البوسنة والهرسك. ووجب الامتنان بصورة خاصة لـديتلف بوديت الذي غادر البعثة مؤخراً بعدما قضى ١٢ شهراً قائداً لقوة الشرطة الدولية عمل خلالها بتفان شديد وعزم أكيد.

مرفق

تشكيل قوة الشرطة الدولية في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٠

٢٣	الاتحاد الروسي
١٨	الأرجنتين
٨٦	الأردن
٤٧	أسبانيا
٥	استونيا
١٣٨	ألمانيا
٣٠	أوكرانيا
٣٥	أيرلندا
٣	أيسلندا
٢٣	إيطاليا
١٠٦	باكستان
٣٣	البرتغال
٣٧	بلغاريا
٢٣	بنغلاديش
٥١	بولندا
٤	تايلند
٣١	تركيا
٢	تونس
٢٧	الدايمرك
١٨	رومانيا
١١	السنغال
٥٤	السويد
١٢	سويسرا
١١	شيلي
٤٨	غانا

١٠٦	فرنسا
١١	فنلندا
١٤	فيجي
١٩	كندا
٧	كينيا
١٤	ماليزيا
٢	مصر
٧٩	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
١٤	النرويج
٣٩	النمسا
١٨	نيبال
١٥	نيجيريا
١٢٤	الهند
٣٤	هنغاريا
٥٢	هولندا
١٧٨	الولايات المتحدة الأمريكية
٧	اليونان
١ ٦٠٢	المجموع

حاشية

يعزى اختلاف عدد مراقبي الشرطة المدنية إلى استمرار عمليات تناوب الوحدات العسكرية.